واقع ومستقبل عملية الإصلاح السياسي في سوريا بين مطالب الداخل و ضغوط البيئة الخارجية

أ/ محمد الطيب حمدان
جامعة بسكرة

الملخص :

تتناول هذه الورقة الإصلاح كمطلب يعكس خللاً في الكيان الاجتماعي الذي يتوجه إليه الجهد الإصلاحي، والذي تسعى الدول إلى تجاوزه بغية الوصول إلى حالة أعلى وأفضل من الأداء، ولعل أصعب عمليات الإصلاح تلك التي تتوجه نحو المجتمع السياسي برمته، وتسعى إلى إحداث تغييرات بنيوية وقيمية تمس البنية الاجتماعية والاقتصاديةوالثقافية والسياسية.

وتعتبر سوريا احد الدول التي عاشت مسارا حافلا من محاولات الاصلاح ومن هنا فإن الحديث عن مشكلة الإصلاح فيها يتطلب منا بدءاً تحديد طبيعة الخلل في المجتمع السياسي السوري، كما يتطلب تحديد القوى الاجتماعية، وتحليل أولوياتها والمصالح التي تسعى إلى تحقيقها، ومن ثم البحث في الآليات أو المقاربات اللازمة لتحقيق المشروع الإصلاحي.

Abstract :

The Political reform cause in Arab states represents specially after11,September 2001, an essential side for politicians in Arab states. The American pressures & emerged on these states to do such
political reforms within ruling regimes. But, that does not mean that most of Arab states carried out reforms under American pressures. There are many Arab states made political reforms as for
internal pressures by public opinion or by opposing parties. Syria conducted political reforms as president Bashar Al – Assad demand to change the government attitudes and policies to make Syria a scientific and progressive state

مقدمة :

باتت مسألة الإصلاح السياسي في الدول العربية وتحديدا بعد أحداث11 سبتمبر 2001 الشغل الشاغل للكثير من السياسيين العرب، ولعل السبب وراء هذا الاهتمام هي الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية على الأنظمة العربية التي ترى أنها لا تنسجم مع الرؤيا الأمريكية للديمقراطية، واتهامها لبعض هذه الدول بدعمها للإرهاب، فأطلقت مصطلح" محور الشر "على كل من) العراق وإيران وسوريا وأفغانستان وكوريا الشمالية(، وعلى هذا الأساس قامت بغزو أفغانستان في عام 2002 ومحاربة نظام طالبان الذي لا تنسجم أفكاره والديمقراطية الأمريكية، ثم وعلى نفس المبدأ قامت بغزو العراق عام 2003 واحتلاله وإسقاط النظام فيه بحجة امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل.

سعت الولايات المتحدة وبشكل كبير إلى تعزيز سطوتها على الأنظمة العربية الخارجة عن سيطرتها بعد أحداث 11 سبتمبر، حيث اتخذت مما جرى وسيلة وذريعة للدخول بقوة إلى منطقة الشرق الأوسط وتحديدا الدول العربية، ومحاولة احتواء المنطقة من خلال المجيء بأنظمة موالية للسياسة الأمريكية.

عندما نتحدث عن الإصلاح السياسي الذي انتهجته بعض الدول العربية، يتبادر إلى الذهن سؤال مهم هل أن الإصلاح السياسي الذي شهدته بعض الدول العربية نابع من الحاجة إلى التغيير، أم إن هذا التغيير نابع من الضغوط االخارجية؟

الفرضيات :

الإصلاح في سوريا استجابة لمطالب البيئة الداخلية

الإصلاح في سوريا استجابة لضغوط البيئة الخارجية

الإصلاح في سوريا ناتج عن عملية تكيف النظام أليا مع متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

وللإجابة على هذا السؤال يجب أن ندرك أولا طبيعة هذه التغييرات ومدى جدواها ,إذ أن الكثير من الدول العربية قامت بإدخال إصلاحات شكلية لا تمس هيكلية النظام السياسي القائم ,كتوسيع مقاعد البرلمان أو السماح بمشاركة النساء في البرلمان وإصدار بعض القوانين التي تدعو إلى تعددية حزبية تتمثل في إيجاد أحزاب جديدة منشقة عن الأحزاب الرئيسية والى غير ذلك من الإصلاحات التي لا تمس جوهر

العملية السياسية .وهو ما يتعارض مع الطموحات التي يأملها العديد من السياسيين من خارج العملية السياسية، في إحداث إصلاحات حقيقية تتمثل في المشاركة في صنع القرار السياسي وأجراء انتخابات دورية لاختيار الحكومة ورئيس جديد للبلاد وغيرها من **الإصلاحات**

التي تنسجم وتطلعات الشعوب العربية في التغيير والتحديث.

من خلال ذلك ندرك إن الإصلاحات التي سعت بعض الحكومات العربية إلى إدخالها على أنظمتها

هي إصلاحات نابعة من الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية .فنشأت لذلك معادلة سياسية طرفها الأول بعض الأنظمة العربية التي مضى على وجودها عقود طويلة وتمسكها بسدة الحكم وعدم تأقلمها مع المتغيرات التي شهدها العالم .والطرف الآخر هو الإصلاحات الشكلية التي تسعى بعض الحكومات العربية إلى إدخالها من اجل إرضاء الأجندة الأمريكية التي تقف وراء الدعوة إلى الإصلاح.

وبسبب الأهمية التي يحملها موضوع الإصلاح السياسي في الدول العربية ارتأينا الدخول إلى هذا المجال من خلال نافذة سوريا، التي شهدت محاولات إصلاحية بعد تولي الرئيس بشار الأسد السلطة في حزيران عام 2000 ، والذي ادخل تعديلات وتغييرات على النظام السياسي القائم في سوريا.

يتكون البحث والذي يحمل عنوان الإصلاح السياسي في سوريا من ثلاثة محاور أساسية :المحور الأول :يتعلق بالسنوات الأخيرة من حكم الرئيس الراحل 2000و التي شهدت بدايات الإصلاح السياسي .في حين تناول – حافظ الأسد 1972 المحور الثاني الدور الذي مارسه الرئيس بشار الأسد في عملية الإصلاح السياسي منذ توليه سدة الحكم .أما المحور الثالث والأخير فتطرقنا فيه إلى إعلان ربيع دمشق وموقف المعارضة السورية من مسألة الإصلاح السياسي في البلاد.

المحور الأول :بدايات الإصلاح السياسي في سوريا:

يمكن القول أن سياسة الإصلاح التي انتهجها الرئيس بشار الأسد هي امتداد لسياسة أعلن عنها والده حافظ الأسد وتحديدا في العشر سنوات الأخيرة من حكمه وبالضبط في عقد التسعينيات من القرن العشرين .إذ عانى الوضع السياسي السوري في ذلك العقد ضغوطا كبيرة بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية المتردية التي وصلت إليها البلاد، أي إن المجتمع السوري بدأ يبحث عن التغيير السياسي الذي أصبح من أساسيات استمرار الحكم في سوري ا[1]

إن الإصلاحات السياسية التي أسس لها الرئيس حافظ الأسد، وعلى الرغم من أن أكثرها كانت إصلاحات شكلية، إلا أنها أعطت انطباعا لدى الرأي العام في سوريا عن الرغبة في الإصلاح من قبل الحكومة، وكان من بين الإجراءات التي اتخذها الرئيس حافظ الأسد محاولة إضفاء صيغة الشرعية على توليه منصب رئيس الجمهورية من خلال إطلاق استفتاء جماهيري واسع لإظهار مدى رغبة الشعب السوري ببقائه على رئاسة الجمهورية، وجرى ذلك خلال ديسمبر 1991 و فيفري 1999[2]، كما وسع الرئيس من صلاحيات مجلس الشعب البرلمان من خلال السماح لمرشحين مستقلين من خارج حزب البعث الحاكم وأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية، من الترشيح إلى عضوية المجلس.

وفي محاولة لكسب طبقة مهمة من مكونات الشعب السوري والتي عانت الكثير من جراء أهدافها وتوجهاتها التي تتعارض مع الحكومة، قام الرئيس حافظ الأسد بإصدار تعليماته إلى الأجهزة

الأمنية لتخفيف الضغوط على السياسيين المعارضين لحكمه، وعدم استخدام أساليب القمع والاضطهاد ضدهم وخصوصا الذين لا يشكلون خطرا يذكر على توجهات الحكومة [3]ويبدو أن الرئيس حافظ الأسد أدرك خطورة انقسام الجبهة الداخلية السورية ووجود مناوئين له داخل سوريا، فبدا العمل على توحيد الجبهة الداخلية فكان هذا الإجراء بداية لسلسلة من الإجراءات التي انتهجتها الحكومة فيما بعد لتقليل السخط الشعبي داخل سوريا.

وبدا الأمر واضحا من خلال خطاب القسم الذي ألقاه الرئيس حافظ الأسد في11 مارس 1999والذي أشار فيه صراحة إلى اتخاذ خطوات لتحديث الحكومة وتبديل شخصيات سياسية مضى على وجودها عقود طويلة ولم تعد قادرة على تغيير فلسفتها للأمور وعدم قدرتها على قبول التغييرات التي يشهدها العالم، حيث قال ":إن في سوريا ثغرات تجب معالجتها لتحديث الدولة وتمكينها من أداء مهماتها في خدمة الشعب وتوفير متطلباته، في سوريا من فقد الشعور بالمسئولية، فقصر أو أهمل أو أساء، والدولة لا تستطيع النهوض في ظل استمرار مثل هكذا حالات" [4]ولتأكيد هذا الأجراء، ولارتباط الجانب الاقتصادي بالجانب السياسي بصورة مباشرة، قام الرئيس حافظ الأسد في مارس 2000 بتغييرات وزارية في وزارة محمود ألزغبي التي مضى على وجودها أكثر من 13 عاما، وشملت التغييرات رئيس الوزراء نفسه ومجموعة من الوزراء، والتي وصلت بالبلاد إلى مستوى متردي من الخدمات والفساد الإداري والمالي والوضع الاقتصادي الصعب، وجيء بمحمد مصطفى ميرو الذي يحمل شهادة دكتوراه في الأدب العربي، وضمت وزارته مجموعة من الوزراء ذوي الاختصاصات، وكان هدفهم الأول بذل الجهود لتطوير .الوضع الاقتصادي في الدولة .

المحور الثاني :تولي بشار الأسد السلطة ونشاطه الإصلاحي:

قبل أن يتولى بشار الأسد رئاسة الجمهورية العربية السورية في جوان2000 بعد وفاة والده الرئيس حافظ الأسد في 10 جوان من العام نفسه كان هنالك علامات ودلائل تشير إلى توليه سدة الحكم بعد وفاة والده، حيث قربه والده من العمل السياسي والحزبي والعسكري، ومنحه رتبة عسكرية تؤهله لتولي منصب رئيس الجمهورية، إلا أن العائق الذي كان يقف أمامه هو أن الدستور السوري لا يسمح بتولي هذا المنصب لمن لم يتجاوز عمره 40 عاما،وعليه وفي نفس اليوم الذي توفي فيه حافظ الأسد اجتمع مجلس الشعب لتعديل المادة (83) والتي تحدد العمر الأدنى لتولي رئاسة الجمهورية، وجرت خلال الجلسة تعديل هذه المادة من (40) عاما إلى 34 عاما وهو العمر الذي يبلغه بشار [5] .

وبذلك أصبحت الطريق معبدة أمام بشار لتولي رئاسة سوريا من الأمور التي كان يمارسها بشار الأسد قبل توليه السلطة، أقامته لحلقات حوار يدعو إليها نخبا من المثقفين والمفكرين ورجال الاقتصاد والأعمال وأساتذة الجامعات، ويجري خلال هذه الجلسات مناقشة الوضع الاقتصادي

والسياسي الذي تمر به البلاد دون تحفظ أو قيود.

فكانت هذه السياسة التي انتهجها نقطة انطلاق لحراك سياسي لم يألفه المجتمع السوري خلال عقود طويلة، الحراك السياسي شمل مراجعة لأداء الحزب والتوجهات الاقتصادية ودور القطاع العام والحريات العامة بدءا بحرية التعبير وصولا إلى حالة الطوارئ والأحكام العرفية المفروضة على البلاد منذ عام[6]1963 تولى بشار السلطة في 17 جوان – 2000 وبدون الدخول في تفاصيل وحيثيات تنصيب بشار رئيسا لسوريا –رسم سياسته الإصلاحية خلال خطاب القسم الذي ألقاه أمام مجلس الشعب في 10 جويلية[7] 2000 وأشار فيه إلى المحاور الأساسية التي سيرتكز عليها برنامجه الإصلاحي، وهذه المحاور هي:

1–طرح أفكار جديدة في المجالات كافة سواء بهدف حل مشكلاتنا ومصاعبنا الراهنة، أو بهدف تطوير الواقع الحالي.

2–تجديد أفكار قديمة لا تناسب واقعنا مع إمكانية الاستغناء عن أفكار قديمة لا يمكن أن تجددها ولم يعد ممكنا الاستفادة منها، بل أصبحت معيقة لأدائنا.

3–تطوير أفكار قديمة تم تجديدها لكي تتناسب مع الأهداف الحاضرة والمستقبلية، وكل عمل بحاجة إلى قياس لتحديد نسبة الإنجاز والتقدم فيه من قراءة المحاور الأساسية التي وضعها الرئيس بشار الأسد لمشروعه الإصلاحي نخرج ببعض النتائج:

1–إن مجال الإصلاح سيكون شاملا لكل الجوانب سواء السياسية والاقتصادية والإدارية وحتى في كوادر الحزب.

2–إدراك الرئيس بشار الأسد لوجود معارضة قوية داخل الحكومة والحزب لمشروعه الإصلاحي، لذلك حاول التقليل من تأثير هذه الإصلاحات على كبار قادة الحزب والدولة والذي مضى على قسم كبير منهم عقودا طويلة.

3–التدرج في الإصلاح، حيث أن برنامجه الإصلاحي قد يستغرق أعواما عديدة، لكي يتسنى له المجال للتقدم بالإصلاح على خطى ثابتة.

4–إن الانطلاق في البرنامج الإصلاحي سوف يرتكز على المبادئ والمفاهيم القديمة، ومحاولة أقلمة قسم كبير من هذه المبادئ مع المتغيرات الحديثة، وعندما لا يكون هنالك تغيير حقيقي سوف يصار إلى تغيير هذه المفاهيم بمفاهيم جديدة تتناسب ومتطلبات العصر.

5–ضرورة إيجاد أجهزة مراقبة على عمل القطاعات كافة للتمكن من قياس مستوى التطور والتقدم في مجال ما، ومدى ما أنجز من خطط ومشاريع، ولتفويت الفرصة على الذين أسهموا بشكل ما للوصول بالبلاد إلى ما وصلت إليه.

بالإضافة إلى المحاور الأساسية التي أشار إليها في خطابه ,كانت هنالك جملة من المسائل التي

ركز عليها والتي يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار للانتقال إلى مرحلة متطورة من العمل السياسي . ومن هذه المسائل قال " :إننا بحاجة إلى النقد البناء وهو تماما عكس النقد الهدام ... والموضوعية تتطلب منا أن ننظر إلى أي موضوع من أكثر من زاوية وضمن أكثر من ظرف وبالتالي نحلله بأكثر من طريقة ونصل ."....وأشار أيضا إلى مسالة مهمة وهي كيفية معالجة المشاكل التي تواجه المجتمع والحكومة قائلا " :إذا أردنا أن نعالج مشكلة ما فيجب أن نتناولها من بدايتها وليس من نهايتها، وان نعالج الأسباب قبل النتائج، وهذا يحتاج إلى مواجهة جريئة مع أنفسنا ومع مجتمعنا، وهي مواجهة حوارية نتحدث فيها بصراحة عن نقاط ضعفنا).وعن بعض العادات والتقاليد التي أصبحت عائقا في طريق تقدم أي مجتمع "...من خلال ما تقدم نجد أن الرئيس بشار الأسد ركز على مسالة الحوار المباشر والنقد البناء الذي ترتكز عليه المجتمعات المتقدمة من اجل إيجاد حلول للمشاكل التي تعيق تقدم وتطور المجتمع، وهنا نشير إلى مسالة طرحت نفسها بطريقة أو أخرى وأظهرت مدى التزام بشار الأسد بمضامين خطابه .حيث وقعت مشادة كلامية بين رئيس مجلس الشعب السوري عبد القادر قدورة وبين منذر الموصلي العضو المستقل في المجلس وكانت الجلسة تنقل مباشرة عبر شاشة التلفزيون، حيث وافق المجلس على تغيير المادة (83) من الدستور المتعلقة بالعمر الأدنى للرئيس، رفض الموصلي هذا التعديل واعتبره غير قانوني، ذلك أن البند (149من الدستور ينص على انه " عندما يجري تعديل لأحد بنود الدستور يجب تفصيل البنود المطلوب تعديلها بما في ذلك الأسباب التي تستوجب هذا التعديل."

وخلال سؤال الرئيس بشار الأسد على ما جرى داخل مجلس الشعب أعرب عن رضاه قائلا "أن هذا كان من حق، بل من واجب الموصلي أن يقول ما قاله، وان ما حصل في مجلس الشعب شكل تطبيقا لمبدأ الانفتاح الذي يريد هو تطبيق لم تكن الطريق معبدة أمام بشار الأسد لشق طريق الإصلاح السياسي في سوريا، إذ واجه معوقات وعقبات كانت لها الدور الكبير في تغيير الوجهة التي كان يرسمها بشار وجعل مسار الإصلاح في الوقت الحاضر يأخذ منحا شكليا، أولى هذه العقبات وأهمها هي ظهور اتجاه داخل الحزب والدولة يرفض بشكل قاطع إدخال أي إصلاح أو تغيير في النظام القائم، فمع مجيء بشار إلى السلطة ظهر هنالك نوع من الازدواجية يعود إلى احتفاظ معظم أعضاء القيادة القطرية السابقين بمواقعهم داخل حزب البعث، وسبب هذه الازدواجية يعود إلى انه خلال المؤتمر التاسع للحزب والذي انعقد في 17 جوان[8] 2000 .

من اجل المبايعة لبشار برئاسة سوريا، احتفظ معظم أركان القيادة السورية بمناصبهم القديمة، هذه القيادة وهؤلاء الأشخاص بعد وفاة حافظ الأسد كانوا يتطلعون إلى ممارسة دور غاب عنهم– لان الرئيس حافظ الأسد كان يمسك زمام الأمور بيده–، ولذلك غالبا ما اتصفت هذه الشخصيات بالركود وعدم الاستجابة تجاه الأفكار والانفتاح السياسي والاقتصادي، بل في بعض الأحيان عرقلة الجهود

الإصلاحية " بدأ الرئيس بشار الأسد طريقه الإصلاحي بإدخال عناصر جديدة إلى الحكومة، وقد برز ذلك واضحا من خلال توسيع وزارة محمد مصطفى ميرو في ديسمبر[9] 2001 ، والتي جرى خلالها استبعاد عدد من الوزراء القدامى والمجيء بوزراء جدد.

ومن هؤلاء الوزراء الذين تم تعيينهم وزير الداخلية علي حمود، ووزير المالية محمد الأطرش الحاصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة لندن، وعمل مستشارا في البنك الدولي[10]، ووزير الاقتصاد والتجارة غسان الرفاعي الحاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة ساسكس، وعمل سابقا كواحد من نواب المدير العام .للبنك الدولي للسياسة الاقتصادية إن الأشخاص الذين ضمهم بشار الأسد إلى الحكومة، نجد أن أكثرهم من ذوي الاختصاصات ولهم خبرة في المجال التخصصي , أي انه كان ينوي تشكيل حكومة تكنوقراط، ولم يقتصر الأمر على هؤلاء الأشخاص إنما جرت تغييرات أخرى حيث اعتمد بشار على الأشخاص الذين كانوا معه عندما كان رئيسا للجمعية المعلوماتية السورية منذ عام 1994 ، والذين ساندوه في الفكر، ومن هؤلاء الأشخاص، سعد الله اغا القلعة والحاصل على شهادة الدكتوراه في علوم الكومبيوتر من جامعة باريس، وكان مسئولا عن الإعلام في الجمعية المعلوماتية ، وكذلك وزير التعليم حسن ريشة والحاصل على الدكتوراه في الهندسة من لنينغراد، والذي عمل رئيسا للجنة العلمية في الجمعية المعلوماتية، ووزير الاتصالات محمد بشير المنجد الحاصل على شهادة الدكتوراه في الالكترونيات من جامعة باريس، وكان نائبا للرئيس بشار في الجمعية اعتمد الرئيس بشار الأسد في منهاجه الإصلاحي على عناصر ذات خبرة وكفاءة عالية، إذ نجد اغلب العناصر الجديدة التي ادخلها إلى حكومته تحمل شهادات عليا وعندها أنشطة عمل في مؤسسات مختلفة، كما نجد أن اختيار بشار لعناصر بعيدة عن المجال العسكري والحزبي، وهذا ما يعطي انطباعا بأنه لم يسع إلى خلق معسكر جديد على غرار المعسكر القديم الذي بناه والده حافظ الأسد، كما أنه ابتعد عن الشعارات التي كانت سائدة في زمن والده، والتي أتسم معظمها بالتمجيد والتهليل للرئيس.

حيث أمر الرئيس بشار الأسد بإزالة صوره من الاماكن العامة والشوارع، واللافتات التي تمتدح الرئيس وضمن برامجه الإصلاحي، سمح بمزيد من الحرية في التعبير عن طريق الصحافة والتلفزيون، فعين مدراء جدد في وكالة الأنباء السورية الرسمية– سانا –وفي الإذاعة والتلفزيون.

وقام أيضا وعلى نفس النهج بتبديل رؤساء تحرير الصحف الناطقة باسم الحكومة، فعين محمود سلامة الذي لا ينتمي إلى حزب البعث محررا لجريدة الثورة، وقام سلامة بتبني خطا منفتحا تجاه مؤيدي الإصلاح، حتى انه خصص عدة صفحات في صحيفة الثورة كملحق أطلق عليه اسم)قضايا فكرية(، نشرت فيه مقالات تطالب بإدخال إصلاحات في الدولة وفي سعيه لإعطاء الأحزاب السياسية المنضوية تحت لواء الجبهة الوطنية التقدمية، الحق في التعبير عن توجهاتها وطموحاتها

وأهدافها، سمح لها بفتح مقرات لها في كافة المدن السورية، وسمح لها بإصدار صحف خاصة ناطقة

بلسانها، فظهرت هذه الصحف في بداية عام[11] 2001.

ثم في نفس الوقت أصدر ترخيصا لإصدار جريدة سياسية مستقلة وهي صحيفة الدومري، بناء على ترخيص من الرئيس بشار الأسد،.وبدأت بالنشر في فيفري عام2001 وقام أيضا بتخفيف الاعتقالات السياسية وتعديل أنظمة محاكمة المجرمين السياسيين، وعفا عن المئات من السجناء السياسيين، منهم (600) من جماعة الأخوان المسلمين عند تسلمه السلطة[12]، كما قام بإغلاق سجن المزة سيء الصيت، والذي يتم فيه حجز المعتقلين السياسيين، وأصدر أمرا خاصا بإغلاق سجن تدمر الشبيه بسجن المزة ونتيجة لحالة الانفتاح السياسي التي سعى الرئيس بشار الأسد إلى خلقها

داخل المجتمع السوري، ظهرت هنالك دعوات إلى إنشاء أحزاب جديدة .وبالفعل تم تأسيس حزب سياسي جديد أطلق عليه **تحالف الوطنيين الأحرار**، يمثل الطبقة المتوسطة والبرجوازية التجارية والصناعية، ومقر هذا الحزب في مدينة حلب أن كل ما ذكرناه من مساعي إصلاحية، وان كانت في معظمها شكلية ولا تمت بصلة إلى هيكلية النظام القائم، نلاحظ أن الرئيس بشار الأسد حاول خلق قاعدة مستقبلية للنظام السياسي في سوريا، إذ أن مشوار الإصلاح السياسي في سوريا يسير بخطى بطيئة وثابتة، وما يؤكد ما قلناه انه وبعد مرور أربع سنوات على تولي الرئيس بشار السلطة سعى إلى التخلص مما يسمى **المعسكر القديم**، وهم الذين ساندوا الرئيس حافظ الأسد مدة حكمه، فخلال المؤتمر التاسع للحزب والذي انعقد في جوان[13] 2005 ، تم استبعاد قادة الحزب القدامى وفي مقدمتهم عبد الحليم خدام نائب الرئيس حافظ الأسد – والذي انشق فيما بعد ولجأ إلى فرنسا–،

ووزير الدفاع مصطفى طلاس، والأمين العام المساعد للحزب سليمان قداح ويمكن القول أن ما ذكر من مشاريع وخطط ونهج إصلاحي قام به بشار الأسد، كان يمثل اللبنة الأساسية لا يجاد نظام سياسي ديمقراطي جديد في سوريا، ومادمنا بصدد الحديث عن الإصلاحات السياسية، فيجب الإشارة إلى الضغوط الخارجية التي تتعرض لها سوريا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تستوجب من الحكومة وفي الوقت الراهن مجابهة أي تيار يتعارض مع تطلعات وتوجهات الحكومة، وعدم خلق جبهة داخلية تزعزع الاستقرار الداخلي الذي هو الأساس لمجابهة التحديات الخارجية.

المحور الثالث :ربيع دمشق وموقف المعارضة من الإصلاح:

حركة ربيع دمشق تمثلت في عدد من المنتديات السياسية التي طالبت بإصلاحات سياسية شاملة تبدأ بوقف العمل بقانون الطوارئ المعمول به منذ عام 1963، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، والسماح بتشكيل أحزاب سياسية، وإصدار قانون عصري للإعلام يسمح بإصدار صحف

ومجلات خاصة.

وقد انطلق هذا الربيع بعد خطاب القسم الذي ألقاه بشار الأسد في 10 جويلية 2000 ، والذي أشار فيه إلى منهجه ومحاوره الإصلاحية، والتي أعطت دافعا لتأسيس المنتديات والأحزاب والجبهات التي تطالب بالإصلاح .وكان أول صور هذا الربيع، هو ما أطلق عليه بيان أل (99) في سبتمبر[14] 2000 .

والذي وقعه تسع وتسعون مفكرا بارزا وفنانا مختصا، طالبوا فيه بمشاركة سياسية واسعة لجميع شرائح المجتمع السوري، ودعا الموقعون خلال البيان إلى وضع حد لحالة الطوارئ وقانون الأحكام العرفية، والعفو عن السجناء السياسيين والمرحلين والمنفيين في الخارج، ودعوا إلى حرية الصحافة والتعبير عن الرأي ووضع حد لمراقبة المطبوعات بكل أشكالها شهدت سوريا نتيجة لذلك حراكا غير طبيعي نتج عنه قيام العديد من المنتديات التي عبرت في محتواها عن المطالب أنفة الذكر، ومن هذه المنتديات على سبيل الذكر لا الحصر، المنتدى الذي أسسه النائب المستقل رياض سيف في منزله والذي أطلق عليه اسم منتدى الحوار الوطني، و منتدى جمال الاتاسي الذي تأسس بدون ترخيص رسمي من الحكومة السورية، والذي يديره التيار العربي الناصري المعارض، وتابع عمله وأعلن انه منتدى مستقل عن الأحزاب وقام بتعيين المحامي حبيب عيسى ناطقا بإسمه وتجدر الإشارة هنا إلى نقطة مهمة وهي أن الجبهة الإصلاحية أو الداعية إلى الإصلاح في سوريا انقسمت إلى معسكرين :الأول :وهم البارزين والذين وقعوا على بيان الـ(99) ، سعوا إلى إقامة تحالف ضمني مع الرئيس بشار الأسد والأطراف الأخرى ذات الفكر الإصلاحي في النظام لتغيير النظام الهيكلي تدريجيا.

والثاني :وهم الذين كانوا أكثر تطرفا واظهروا تحديا للدعائم الأساسية في النظام، واعتمادا على تقديراتها بان هذا النظام غير قادر على إصلاح نفسه وانه لابد من مواجهته بحركة شعبية واسعة، وابرز شخصيات هذا المعسكر :رياض سيف و عارف دليلة والأخير عمل عميدا لكلية الإدارة والاقتصاد في جامعة دمشق وطرد عام[15] 1998، عندما انتقد رئيس الوزراء آنذاك محمود ألزغبي واتهمه بالفساد، ثم أعاده بشار الأسد إلى عمله في اوت 2000 .

وخصص له صفحتين في جريدة الثورة لانتقاد سياسة البعث الاقتصادية وعلى ما يبدو فان القاعدة التي حاول بنائها الرئيس بشار الأسد للانطلاق بمسيرة الإصلاح السياسي في سوريا والتي من خلالها بدأت تتعالى الأصوات المطالبة بالتغيير والإصلاح، لم تكن تدرك أن الوضع الداخلي والخارجي في سوريا في الوقت الحاضر بأمس الحاجة إلى التكاتف والانسجام، بسبب الضغوط الخارجية التي مورست على سوريا، وان الوقت لم يحن بعد لحدوث تغييرات جوهرية في الوضع الداخلي السوري، فنشا لذلك نوع من الصدام بين المبادئ التي أشار إليها الرئيس بشار الأسد في

مشروعه الإصلاحي وبين الداعين إلى التغيير والإصلاح نتج عنه عدم فهم للسياسة البطيئة التي انتهجها الأسد في طريق الإصلاح، فكان من الطبيعي أن تقف الحكومة بوجه المتطرفين الذين سعوا إلى زعزعة استقرار النظام السوري.

ومع نهاية ديسمبر 2001 أعلن وزير الإعلام عدنان عمران" بان دعاة المجتمع المدني استعمار جديد"، وفي 18 فيفري من العام نفسه[16] شن عبد الحليم خدام نائب الرئيس السوري السابق –هجوما على أصحاب المعسكر المتطرف قائلا" :إننا لن نسمح بتحويل سوريا إلى جزائر أو يوغسلافيا أخرى "في إشارة واضحة منه إلى الوضع السياسي المتردي والحروب الداخلية التي مرت بهما هاتين الدولتين، كما وجه قياديون بارزون في حزب البعث الحاكم وأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية حملة من الانتقادات الشديدة على المنتديات التي طالبت بتغيير النظام وبذلك وضع نهاية على ما أطلق عليه ربيع دمشق، إذ تم اعتقال اغلب الشخصيات السياسية التي سعت إلى التغيير من خلال تغيير جذري للحكم، حيث تم اعتقال رياض سيف وحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات /جنايات، واعتقل عارف دليلة وسجن لمدة عشر سنوات/ امن دولة. [17]

وتم اعتقال العديد من شخصيات المعسكر الإصلاحي الذي طالب بتغيير نظام الحكم بشكل جذري، وبذلك خرج البرنامج الإصلاحي عن طريقه المرسوم بسبب عدم الفهم وسوء استيعاب المفاهيم الإصلاحية الحديثة من قبل الشخصيات التي طالبت أو انتهجت مسار الإصلاح، وعدم قدرة الدولة على تقبل الآراء الداعية إلى التغيير وإيمانها بعدم صلاحية التغيير الجذري للسلطة في الوقت الحاضر.

خاتمة:

من خلال إطلاعنا على مسار الإصلاح السياسي في سوريا خرجنا ببعض
النقاط التي يجب الإشارة إليها، وهي:

1 إن التغيير الذي بدا به بشار الأسد وان لم يكن جوهريا، إلا انه يعطي الانطباع بان هنالك رغبة حقيقية لدى القيادة الجديدة في سوريا على إتباع نهج إصلاحي.

2 تضارب النهج الإصلاحي الذي سعى إلى تحقيقه الرئيس بشار الأسد مع أطماع وتوجهات بعض المقربين إليه والذين تمكنوا من بناء إمبراطوريات اقتصادية كبيرة في زمن والده الرئيس حافظ الأسد، فعارضوا أي إصلاح من شانه المساس بمصالحهم التي امضوا عقود في بنائها.

3 لم يكن المقربين من العائلة الحاكمة في سوريا معارضين للإصلاح فقط، وإنما هنالك من داخل الحكومة والحزب من عارض هذا النهج، ووقف عائقا في طريقه وهم من أطلق عليهم ب) المعسكر القديم(، الذين واكبوا الرئيس حافظ الأسد في مسيرته السياسية، فوقفوا في وجه الإصلاح السياسي، إذ اعتقدوا انه بوفاة الأسد سوف يمارسون دورهم الذي لم يمارسوه منذ تولي حافظ الأسد السلطة في

عام 1972، فعارضوا مبدأ التغيير والإصلاح.

4 نتيجة لهذه المعارضة أدرك الرئيس بشار الأسد انه يجب عليه السير في طريق الإصلاح بصورة بطيئة وبثبات حتى لا يتصادم مع أصحاب المصالح ولو في الوقت الحاضر.

5لم يكن للمعارضة السورية برنامج منسق وواضح للوقوف بوجه الحكومة ومطالبتها لها بإصلاح شامل وجذري، بل أن المعارضة في سوريا انقسمت إلى معسكرين الأول دعم الحكومة ووقف إلى جانبها ودعا إلى التغيير التدريجي، والثاني طالب بتغيير الحكومة تغييرا جذريا، ما لم تتقبله الحكومة في الوقت الحاضر، وهو ما أدى إلى انحسار دور المعارضة وعدم قدرتها على كسب أي نصر سياسي من الحكومة.

الهوامش:

[1] ميشيل **سورا سورية الدولة المتوحشة** تر امل سارة الشبكة العربية للابحاث والنشر بيروت 2017 . ص 45.

[2] عماد فوزي شعيبي" سورية من مطالب الاصلاح الى مخاطر التفكيك" مستقبل التغيير في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت لبنان 2016.ص 309.

[3] نفس المرجع ، ص 310.

[4] بثينة شعبان عشرة أعوام مع حافظ الأسد 1990-2000 مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 7 بيروت 2016 ، ص 23.

[5] المرجع نفسه ، ص 25.

[6] ميشيل سورا ، ص 66.

[7] الرئيس بشار الاسد خطاب القسم " برنامج التجديد والاصلاح 2000/07/10 متحصل عليه من الموقع http://www.all4syria.info/newcd/speech/5.html تاريخ الاطلاع 2017/0304. 21.58

[8] سمير العيطة الإصلاح الاقتصادي و الدولة والسياسة جريدة الحياة ماي 2005 متحصل عليه من الموقع http://www.mafhoum.com/press8/241E13.htm تاريخ الاطلاع 2017/4/03 21.02

[9] عبد العظيم محمود حنفي ، الثورة والشرعية عوامل سقوط النظام السياسي السوري 1963-2013 دار أي للكتب ب ت ن ، ص 155.

[10] المرجع نفسه ، ص 157.

[11] حال الامة العربية 2013-2015 من تغييالنظم الى تفكيك الدول مركز دراسات الوحدة العربية تحرير علي الدين هلال ط 1 ماي 2015 ، ص 515.

[12] نفس المرجع ، ص 517.

[13] الاصلاح السياي في سوريا الخطة والاولويات متحصل عليه من الموقع https://safireflections.wordpress.com/214-2/ تاريخ الاطلاع 2017/04/02

[14] صبر درويش تغيير لا اصلاح حول خيارات الانتقال السياسي في سوريا http://www.syriauntold.com/ar/2014/11/تغيير-لا-إصلاح-حول-خيارات-الانتقال-الس/ تاريخ المقالة نوفمبر 2014 تاريخ الاطلاع 2017/04/02.

[15] بثينة شعبان ، مرجع سابق , ص 45.

[16] فؤاد مطر ، **سورية المغلوب على امرها** ، الدار العربية للعلوم ناشرون ط 1 ،.لبنان 2013 ، ص 26.

[17] نفس المرجع .